

16 March 2010

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وتسعة وسبعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد أليكس فان ميوفين (بلجيكا)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١٧٩ لمؤتمر نزع السلاح. وبما أن هذه الجلسة تصادف بداية الرئاسة البلجيكية، اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لتقديم بعض الملاحظات التمهيدية.

في الأسبوع الماضي، قدم سلفي في هذا المنصب، السفير خفوستوف، الذي أشكره مرة أخرى على جهوده طيلة فترة رئاسته، باسمه شخصياً "مشروع مقرر بشأن وضع برنامج عمل لدورة عام ٢٠١٠"، صدر بوصفه الوثيقة CD/WP.559.

وحسبما يُستشف من الكلمات العديدة التي أُلقيت بشأن هذا الموضوع، لا يوجد على ما يبدو إجماع بين أعضاء المؤتمر في هذه المرحلة بشأن هذه الوثيقة.

وسيلزم بالتالي إجراء مشاورات إضافية. وسيُجري الرؤساء الستة لدورة عام ٢٠١٠ المرحلة الأولى من المشاورات مع كل واحد منكم. ولدينا بالفعل فترة توقف طويلة بين الجزأين الأولين من دورة عام ٢٠١٠ يمكننا أن نعقد خلالها هذه المشاورات. وسنستأنفها بعدئذ على مستوى شامل لعدد من الأطراف ومستوى متعدد الأطراف.

وكما ذكرنا كل وفد تكلم في هذه القاعة مرارا وتكرارا، يعد مؤتمر نزع السلاح المحفل الوحيد المتعدد الأطراف المتاح لنا للتفاوض بشأن نزع السلاح، وتقع على عاتق كل واحد منا مسؤولية إزائه.

وبلجيكا، مثلكم جميعا، لديها ثقة في الإجراءات المتخذة داخل هذه القاعة لتعزيز السلم والأمن الدوليين، وهو عنصر أساسي لبقائنا الجماعي.

ولكن، وكما ذكرنا الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي-مون، في كلمته إلى مؤتمر نزع السلاح في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، فإننا نعيش عصرا قوامه الترابط. إن حلول الأزمات التي نعانيها، سواء الاقتصادية أو المالية أو البيئية أو غيرها، تكمن في تعددية جديدة للأطراف يحل فيها التعاون محل المواجهة والإبداع محل الركود. وحذاري، كما قال، من أن يطغى منطق العمل كالمعتاد.

ينبغي إذن أن نبذل لتجاوز الصعوبات التي نواجهها حاليا، وهذه هي المهمة التي نعتزم القيام بها.

لقد بدأ عام ٢٠٠٩ برسالة أمل، أي برؤية مستقبلية أفضل وأكثر اتحادا. ولا يزال هناك عدد من المبادرات التي ينبغي معالجتها، ونأمل أن يشكل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار معلماً جديدا في الطريق إلى تحقيق تلك الأهداف.

فلنعطي هذا الحلم فرصة. ولا يجوز لنا أن نصب حواجز عديمة الفائدة ومضرة للجميع في طريق تحقيق الهدف النبيل المتمثل في عالم بلا أسلحة نووية.

وليس لدي أي متكلمين على القائمة هذا اليوم. فهل يرغب أي وفد في تناول الكلمة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك. وبهذا ينتهي عملنا لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة العامة الرسمية المقبلة للمؤتمر يوم الثلاثاء القادم، ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠
